

الموضوع الفني الأول: دور الأجهزة العليا للرقابة في مراجعة البنوك المركزية والأنشطة الحكومية خلال الأزمات المالية والاقتصادية

تم اعتماد الموضوع الفني الأول بعنوان ” دور الأجهزة العليا للرقابة في مراجعة البنوك المركزية والأنشطة الحكومية خلال الأزمات المالية والاقتصادية “باجتماع المجلس التنفيذي للإنتوساى السابع والسبعين كأحد الموضوعين الرئيسيين للدورة الخامسة والعشرين للإنتوساى الذي من المقرر عقده في إحدى أجمل المدن العالمية شرم الشيخ، بجمهورية مصر العربية. ويرأس هذا الموضوع مكتب المساءلة الحكومي الأمريكي مع تولى الجهاز المركزي للمحاسبات في مصر منصب نائب الرئيس.

تشمل الأزمات المالية الاضطرابات الحادة في القطاع المالي، مثل الأزمات المصرفية وأزمات العملة وأزمات الديون والهروب المفاجئ لرؤوس الأموال. وغالباً ما تؤدي هذه الأزمات إلى اضطرابات اقتصادية أوسع نطاقاً، بما في ذلك الركود والتضخم المفرط وارتفاع معدلات البطالة، من بين عواقب سلبية أخرى. وتلعب البنوك المركزية دوراً محورياً وهاماً أثناء الأزمات المالية لضمان تحقيق الاستقرار المالي واستقرار الأسعار وكبح التضخم من خلال السياسة النقدية، والتخفيف من المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي من خلال التنظيم وأساليب الرقابة الاحترازية الجزئية والكلية، وتلبية الاحتياجات من طلبات السيولة الطارئة، والعمل في بعض الحالات كمقرضين كملاذ أخير. وبالتوازي مع ذلك، تشتمل الأنشطة الحكومية في سياق هذا الموضوع على التدابير الاستثنائية والتدخلات العاجلة، للحد والتخفيف من الآثار السلبية للأزمات المالية والاقتصادية خاصة على الطبقات الضعيفة والمهمشة وتعزيز القدرة على الصمود والتعافي من آثار تلك الأزمات.

تم التنسيق والعمل جنباً إلى جنب من خلال اجتماعات دورية بين مكتب المساءلة الحكومي الأمريكي والجهاز المركزي للمحاسبات المصري للعمل على صياغة ورقة مبدئية وتحديد عناصرها ومجالات التركيز الرئيسية بها. وتم تقسيم المهام ودارت مناقشات مشتركة حول الأسئلة المقترحة تضمينها الاستبيان وصولاً إلى الصورة النهائية للاستبيان الذي تم تعميمه على جميع الأجهزة العليا للرقابة أعضاء مجتمع الإنتوساى لجمع بيانات حيوية حول دور ونطاق الرقابة التي تضطلع بها هذه الأجهزة، والقيود التي تفرضها استقلالية البنوك المركزية والتحديات التي تواجهها عند مراجعة الأنشطة الحكومية أثناء الأزمات.

ساهم ٦٢ جهاز أعلى للرقابة، بما يمثل ٣١٪ من مجتمع الإنتوساى بردود على أسئلة الاستبيان. وقدمت تلك الردود معلومات قيمة حول الممارسات والخبرات السابقة والرؤى لتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة في مراجعة حسابات البنوك المركزية والأنشطة الحكومية أثناء الأزمات المالية والاقتصادية. وقد قام مكتب المساءلة الحكومي الأمريكي بتحليل تلك الردود وعرضها على الجانب المصري ومن ثم قام بإعداد ورقة النقاش ذات الصلة بصورتها شبه النهائية.

وتخضع الورقة حالياً للمراجعة للوصول إلى صياغتها في الصورة النهائية تمهيداً إلى ترجمتها إلى اللغات الرسمية الخمس لمنظمة الإنتوساى ومن ثم إتاحتها لعموم مجتمع الإنتوساى عبر قنوات التواصل الرسمية للمؤتمر.